إدارة المخاطر في البنوك ومواجهة أزمة فيروس كورونا (COVID19)
الجزائر أنموذجا

Managing risks in banks and facing the Coronavirus crisis (COVID19) Algeria as a model

«'iidarat almakhatir fi albunuk wamuajahat 'azmat fayrus kwrwna (COVID19) aljazayir 'unmudhajaan»

بن معمر علي

طالب دكتوراه، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 016000، **الجزائر**.

BEN MAAMAR Ali

Ph.D. Student, Laboratory of Globalization and Economic Policy, Faculty of Economic Sciences, Commerce and Management Sciences, University of Algiers 3, Algeria, 016000, **Algeria.**

benmaamarali@univ-alger3.dz

https://orcid.org/0000-0002-2294-4833

جيلالي عمير

المشرف، مخبر إدارة التغيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 016000، **الجزائر.**

DJILALI Amiar

The supervisor; Laboratory of Change Management, Faculty of Economic Sciences, Commerce and Management Sciences, University of Algiers 3, Algiers, 016000, **Algeria.**

d.amiardj2009@gmail.com

https://orcid.org/0000-0002-1255-2203

تاريخ الاستلام: 2020/07/25 تاريخ القبول: 2020/10/13 تاريخ النشر: 2020/10/22

لتوثيق هذا المقال:

بن معمر علي، جيلالي عمير، إدارة المخاطر في البنوك ومواجهة أزمة فيروس كورونا(COVID19) الجزائر أنموذجا ، **مجلة التراث**، العدد 03، المجلد العاشر، أكتوبر 2020، ص166، ص 187. ***E-ISSN 2602-6813 ISSN: 0339-2253***.

TO CITE THIS ARTICLE:

BEN MAAMAR Ali, DJILALI Amiar, Managing risks in banks and facing the Coronavirus crisis (COVID19) Algeria as a model, **AL TURATH Journal**, issue 03, volume 10, October 2020, P 166, P 187. ***ISSN: 0339-2253 E-ISSN: 2602-6813***.

تنبيه:

ما ورد في هذه المجلة يعبر عن آراء المؤلفين ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو الجامعة وتخضع كل منشورات للحماية القانونية المتعلقة بقواعد الملكية الفكرية، ويحمل أصحابها فقط كل تبعات مؤلفاتهم.

Attention:

What is stated in this journal expresses the opinions of the authors and does not necessarily reflect the views of the editorial board or university. All publications are subject to legal protection related to intellectual property rules, and their owners only bear all the consequences of their literature.

Open Access Available On:

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/323

المؤلف المرسل: بن معمر علي، الإيميل: benmaamarali@univ-alger3.dz

ملخص

شهد العالم بداية من عام 2020 العديد من التطورات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية بانتشار فيروس كورونا COVID 19،ل ذا أردنا تسليط الضوء في ورقتنا البحثية على إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية لمواجهة الأزمات الناجمة عن انتشار الفيروس مراعيين بذلك أصحاب المصالح ، وتم الاعتماد على منهج وصفي ومنهج تحليلي للدراسة ، وقد توصلنا من خلالها إلى أن بنك الجزائر أصدر العديد من التعليمات لزيادة السيولة المالية ومنح القروض وتأجيلها و إعادة جدولتها واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتجنب الآثار السلبية المتأتية من المخاطر البنكية ، سعيا منه للحفاظ على الاستقرار المالي للبلاد.

كلمات مفتاحية: إدارة المخاطر ؛أصحاب المصالح ؛بنك الجزائر ؛ covid 19.

Abstract:

Beginning in 2020, the world witnessed many developments in the economic, social and even political fields with the spread of the Coronavirus, COVID 19 ,Therefore, we wanted to shed light on the risk management in Algerian banks to face the crises caused by the spread of the virus taking into account the stakeholders, and a descriptive analytical approach was adopted for the study, and we have reached through it that the Bank of Algeria issued many instructions to increase financial liquidity, grant and postpone loans, reschedule and use of information and communication technology to avoid the negative effects of banking risks, in an effort to maintain the country's financial stability.

Keywords: risk management ; stakeholders ; Bank of Algeria ; covid 19.

Résumé:

À partir de 2020, le monde a connu de nombreux développements dans les domaines économique, social et même politique avec la propagation du Coronavirus COVID19,Nous avons donc voulu mettre en avant la gestion des risques dans les banques algériennes afin de faire face aux crises provoquées par la propagation du virus, en tenant compte des parties prenantes , une approche descriptive et analytique de l'étude a été utilisée, nous avons conclu que Banque d'Algérie avait émis plusieurs instructions pour augmenter la liquidité financière, octroyer et reporter les prêts, les rééchelonner et utiliser les technologies de l'information et de la communication pour éviter les effets négatifs des risques bancaires , dans un effort pour maintenir la stabilité financière du pays .

Mots clés: gestion des risques;les parties prenantes; Banque d'Algérie ; covid 19.

مقدمة

شهد العالم بداية من 2020 انتشارا سريعا لفيروس **covi19** الذي تأثرت به اقتصاديات الدول تأثرا كبيرا ، وكان أول ظهور له في ووهان في الصين في نهاية ديسمبر من عام 2019 ، ويُعرف الفيروس الآن باسم فيروس المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة كورونا ، حيث صنفته منظمة الصحة العالمية كجائحة ، ويكون انتشاره بين الأشخاص لذا ينصح بالتباعد واخذ احتياطات الوقاية التي تم تطبيقها لتفادي انتشاره ، وبلغت الحالات المؤكدة على مستوى العالم 4.7 مليون شخص بتاريخ 17 ماي 2020 وعدد الوفيات 314 ألف وفاة أما الحالات التي تماثلت لشفاء بلغت 1.72 مليون حالة .

تمثل جائحة **COVID19** أكبر اختبار للنظام المالي بعد الأزمة حتى الآن، حيث يشكل هذا الوباء صدمة اقتصادية كلية عالمية غير مسبوقة ، تدفع بالاقتصاد العالمي إلى ركود من حيث الحجم والمدة غير المؤكدين، و يواجه النظام المالي العالمي التحدي المزدوج المتمثل في الحفاظ على تدفق الائتمان وسط تراجع النمو وإدارة المخاطر المتزايدة ، هذه الصدمة الخارجية وضعت النظام المالي تحت الضغط ، وقد أدت المراجعات الهبوطية للنشاط الاقتصادي المتوقع وكراهية المخاطر المتزايدة إلى إعادة تسعير وإعادة تنظيم رئيسية في الأسواق المالية العالمية، فمن ناحية يفضل مقدموا التمويل زيادة الأصول الآمنة على المدى القصير، ومن ناحية أخرى فإن مخاطر الائتمان ترتفع بشكل حاد، ونتيجة لذلك ارتفع الطلب على رأس مال وسيولة النظام المالي ، مما زادت للمخاطر التشغيلية من نقاط الضعف **(the Financial Stability Board, 2020, p. 1)**.

ومن هذا يكننا طرح الإشكالية التالية :

كيف يمكن للبنوك الجزائرية إدارة المخاطر لمواجهة الأزمة العالمية الناجمة عن جائحة covid19 **وتحريك عجلة الاقتصاد في ظل مقاربة أصحاب المصالح؟**

من خلال هذه الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة التالية :

- هل اثر فيروس covid 19 على الاستقرار المالي للدول في العالم ؟ وما هي أثاره عليها ؟
- ما هي التدابير الاحترازية للبنوك في إدارة مخاطرها لمواجهة مثل هذه الأزمات ؟
- هل عمدت الجزائر من خلال بنك الجزائر على مواجهة أزمة covid 19 اقتصاديا ، و ما هي التدابير الاحترازية والرقابية التي اتخذتها للحد و لتجنب الآثار السلبية للمخاطر البنكية و دفع عجلة الاقتصاد للأمام دون توقف ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية والتساؤلات المطروحة ودعما لبحثنا ، تم وضع الفرضية التالية :

الفرضية : عمدت الحكومة و بنك الجزائر على اتخاذ مجموعة من التدابير الاحترازية والرقابية لتمكين البنوك من مواجهة الأزمة العالمية الناجمة عن جائحة covid19 وتحريك عجلة الاقتصاد وتجنب الآثار السلبية للمخاطر البنكية .

والذي يمكن من خلالها طرح فرضيات ثانوية :

- عملت الجزائر على اتخاذ العديد من الاجراءات بواسطة بنك الجزائر باعتباره صمام الامان على التحدي اقتصاديا لمجابهة هذا الفيروس
- دعم بنك الجزائر من خلال ادارة المخاطر لاقتصاد الجزائر لمواجهة هذا الفيروس ومساندتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أهداف الدراسة : من خلال دراستنا هذه التمسنا عدة أهداف يمكن إيجاز أهمها في النقاط التالية

- ✓ في إطارها النظري ارتأينا التعرف على إدارة المخاطر في البنوك وأنواع المخاطر التي تتسم بها لطبيعة نشاطها ، كما نتناول أصحاب المصالح في المؤسسات المصرفية وعلاقتهم بمواجهة الأزمة
- ✓ تسليط الضوء على فيروس covid19 والذي هو حديث الساعة ، لما خلفه من أثار اجتماعية واقتصادية على مستوى العالم ، والآثار المترتبة عنه من استقرار مالي .
- ✓ التطرق إلى أهم النقاط التي جسدتها كبرى الدول للنهوض بالاقتصاد حيث عرف سعر النفط مستوى متدني ، كما نتطرق للتدابير الاحترازية للبنوك لدفع عجلة النمو الاقتصادية .
- ✓ ونتناول إلى أهم التدابير الاحترازية والرقابية لبنك الجزائر لمواجهة المخاطر البنكية من توفير سيولة ومنح القروض وإعادة جدولتها ....

أهمية الدراسة : تتمثل أهمية دراستنا لهذا الموضوع في النقاط التالية :

- سعيا منا ونظرا للازمة التي مست جل العالم بانتشار فيروس كورونا والذي أثر بشكل كبير على حياة الشعوب من العديد من الجوانب والتي من أهمها الجانب الاقتصادي والاجتماعي ، أردنا تناول هذا الموضوع ومدى أثره في الجزائر .
- التطرق الى الإجراءات المتخذة اقتصاديا في الجزائر عن طريق بنك الجزائر لمجابهة مثل هذه الإجراءات
- مدى نجاعة إدارة المخاطر لمواجهة مثل هذه الأزمات ومدى فعاليتها

حدود الدراسة : تمثلت الحدود المكانية والزمانية للدراسة في ما يلي :

- **الحدود المكانية** : تمثلت في البنوك التجارية العاملة في الجزائر سواء خاصة او عمومية وأيضا بنك الجزائر الذي يعتبر الركيزة الأساسية في إدارة المخاطر تحت ما يعرف بمركزية المخاطر

- **الحدود الزمانية** : تمثلت الدراسة الزمانية من بداية مارس من عام 2020 وهو بداية انتشار الفيروس في الجزائر فعليا إلى تاريخ هاته الدراسة في نهاية ماي من نفس السنة

الدراسات السابقة : من أهم الدراسات السابقة والتي لها صلة بالموضوع ما يلي :

- **دراسة لـ Nuno Fernandes** بعنوان بـ:الآثار الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا (كوفيد -19) على الاقتصاد العالمي : تمت في هاته الدراسة الى التطرق للاثار السلبية اقتصاديا واجتماعيا الناجمة عن تطور فيروس كرونا وانتشاره عبر دول العالم ، وحرب النفط بين المملكة العربية السعودية وروسيا ، واهم االمخاطر الاقتصادية على الاقتصاد العالمي ، وخلص الى أن هناك إجراءات من قبل البنوك المركزية. في 15 مارس ، من أهمها خفض الاحتياطي الفيدرالي أسعاره إلى 0-0.25٪ ، كما فعل بنك إنجلترا وآخرين. في 18 مارس ، زاد البنك المركزي الأوروبي (**ECB**) ، الذي كان لديه بالفعل معدلات سلبية لسنوات عديدة ، المبلغ المتاح لبرنامج التيسير الكمي. كما تسارع الحكومات إلى الإعلان عن برامج تعزيز السيولة. ومع ذلك ، فإن هذه الإجراءات الحكومية والبنوك المركزية لم تفعل الكثير لتهدئة الأسواق أو تخفيف عمليات البيع ، كما أن استمرار الأزمة حتى نهاية الصيف ، فإن الاقتصاد العالمي يواجه أخطر تهديد في القرنين الماضيين

- **دراسة لـ أحمد فايز الهرشم** بعنوان : أزمة الإغلاق الكبير :الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد19 : تم التطرق في هاته الدراسة أهم الآثار الاقتصادية لأزمة الإغلاق الكبير بسبب الفيروس كورونا ، حيث تم ابراز الاستراتيجيات الصحية والإدارية التي أتبعتها الدول للتعامل مع الفيروس ومعرفة السياسات الاقتصادية التي إنتهجتها الدول للتعامل مع الازمة الاقتصادية ، وخلصت الدراسة إلى أن الأزمة الاقتصادية مدى تأثيرها يعتمد على أمد انتشار الفيروس والسيطرة عليه باتخاذ العديد من الإجراءات بالتباعد الاجتماعي أو اللقاحات أو العلاجات والتخفف ما أمكن من سياسة إغلاق القطاعات الاقتصادية والعمل على دفع النشاط الاقتصادي إلى مستويات ما قبل كرونا.

المنهج المتبع : للإلمام بمختلف جوانب الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي في جانبه النظري والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي ، وباعتبار الموضوع مستجد نظرا للتطورات الحاصلة اعتمدنا على احدث الدراسات والمعلومات ، من خلال الاستناد إلى جملة من المراجع المختلفة من بحوث وكتب ومقالات ودراسات حديثة أيضا.

لذا ارتأينا تناول الدراسة في النقاط التالية :

- المبحث الأول : التأصيل النظري لإدارة المخاطر في البنوك
- المطلب الثاني : الأزمة العالمية الناجمة عن فيروس **covid 19** وأثارها الاقتصادية
- المبحث الثالث :اجراءات إدارة المخاطر ومواجهة أزمة **covid19** في البنوك الجزائرية وتحريك عجلة الاقتصاد

المبحث الأول: التأصيل النظري لإدارة المخاطر في البنوك

تمتاز البنوك بصفة المخاطر وهذا لطبيعة نشاطها المالي الذي يعتمد عليها ، فلذا يلزم على البنوك وضع إدارة منسجمة تدير هاته المخاطر للحد من الآثار السلبية أو التقليل منها ، لذا ارتأينا في المبحث الأول التطرق لأهم النقاط المهمة في إدارة المخاطر في البنوك .

المطلب الأول: إدارة المخاطر في البنوك

تتمثل إدارة المخاطر بـ "كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارات المصارف من أجل وضع حدود للآثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر بأشكالها المختلفة والمحافظة عليها من أدنى حد ممكن وتحليل المخاطر وتقييمها ومراقبتها بهدف التقليل والتخفيف من أثارها السلبية على المصارف " (السمري، 2015، صفحة 190) ، فهي إدارة هامة في القطاع المصرفي تمكن البنوك من اجتناب الآثار السلبية التي قد تترتب عن المخاطر بشتى أنواعها .

فلهذا شددت لجنة بازل على الرقابة المصرفية على هاته الإدارة ، لذا اقترحت في مبدأها الخامس عشر عملية إدارة المخاطر : تفرض السلطة الرقابية أن يكون لدى المصارف عملية شاملة لإدارة المخاطر (تشمل إشرافا فعالا من مجلس الإدارة والإدارة العليا)، تحدد وتقيس وتقيم وتتابع كافة المخاطر الكبيرة والإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب. كما تشمل تقييم مدى كفاية رأسمال المصارف وسيولته ، وذلك بالمقارنة مع حجم مخاطرها وأوضاع السوق والاقتصاد. كما يشمل ذلك، وضع تدابير طوارئ ومراجعتها (بما فيها خطط تعافي قوية وموثوقة حيثما كان مبررا). وتأخذ هذه التدابير، بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالمصرف، وتتناسب عملية إدارة المخاطر للمصرف مع حجم المخاطر لديه وأهميته النظامية (لجنة بازل للرقابة المصرفية ، 2012، صفحة 20).

الفرع الأول : أهداف إدارة المخاطر في البنوك

من أجل الفهم الحقيقي لإدارة المخاطر لابد لنا من معرفة الأهداف التي تسعى إليها البنوك من خلال هاته الإدارة ، حيث تتمثل أهداف إدارة المخاطر البنكية في ما يلي (ملاك و محمودي، 2018، صفحة 251) :

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين المودعين والدائنين
- أحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة والأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها

- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات أخرى

- إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعدها وذلك بغرض أو تقليل الخسائر المحتملة مع تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تعود إلى دفع حدوثها ، أو تكرار مثل هاته المخاطر

- حماية الاستثمارات وذلك من حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة

- إن إدارة المخاطر والتخطيط لاستمرارية العمل هما عمليتين مترابطتين ببعضهما البعض ولا يجوز فصلهما حيث أن عملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل

- تقوم إدارة المخاطر بوضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار

بناءا على ذلك فإن إدارة المخاطر تكون قبلية ومتزامنة وبعدية من خلال تجنب الخطر قبل وقوعه والتعامل معه إذا حدث فعلا بالتحويل أو التحمل ، ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة.

الفرع الثاني: المخاطر البنكية

تشير المخاطر في المفهوم المالي إلى تقلب العوائد وعدم استقرارها، أو التقلبات في القيمة السوقية للمصرف لذلك بإمكاننا القول أن المخاطر تشير إلى عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية حيث أن كل مؤسسة أو مصرف تفضل التدفقات النقدية المؤكدة عل التدفقات النقدية الغير مؤكدة أي ينبغي معرفة فهم المخاطر أي أن المخاطر ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف (السمري، 2015، صفحة 189) :

- أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر

- أن تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر

الفرع الثالث: أنواع المخاطر البنكية

لطبيعة البنوك المعتمدة على المخاطرة ، فإن هناك العديد من المخاطر التي ترتبط بالبنوك ولعل من أهمها ما يلي :

1/ المخاطر التشغيلية : تعرف بأنها " المخاطر المتولدة عن العمليات اليومية للبنوك ، وتحدث نتيجة وجود ثغرات في نظام الرقابة أو نتيجة لأعطال في نظام التشغيل " وتشمل (8.7.، 2016، الصفحات 7-8) :

- تركيز إدارة البنك على زيادة النمو والربحية على حساب نوعية التسهيلات

- تركيز سياسة الائتمان على المعلومات دون الدخول في التفصيلات التي تمكن المسئولين والموظفين من الاسترشاد والتقيد به

2/ مخاطر السيولة : وتعني عدم القدرة عل الحصول على الأموال وقت الحاجة إليها أو أنها تنشأ عندما يواجه المصرف مشكلة عدم توفر النقد الكافي لمواجهة التزاماته القصيرة الأمد وتشمل مسحوبات الودائع والطلب على القروض والتسهيلات (السمري، 2015، صفحة 198).

3/ المخاطر الائتمانية : ويعنى بها على انها تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الموعد المحدد مما ينتج عنه خسارة مالية ووفق هذا التحديد فإن المخاطر الائتمانية تنقسم إلى ما يلي (قبايلي، 2014، صفحة 156) :

- مخاطر اقراضية مباشرة : وهي مخاطر تتعلق بعد سداد القرض وأنواع الائتمان الأخرى
- مخاطر اقراضية محتملة : وهي مخاطر ترتبط بالائتمان غير المباشر مثل الاعتمادات والكفالات والتي يمكن أن تتحول إلى مخاطر اقراضية مباشرة طيلة مدة الاعتماد أو الكفالات
- مخاطر المصدر : ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب وضع المصدر لسندات الدين ، مما ينتج عنه تغير في قيمة السند تؤدي إلى خسارة
- مخاطر ما قبل التسويات : وهي التي تتعلق بعدم قدرة أحد الشركاء التجاريين على تسديد التزاماته
- مخاطر التسويات : وهي التي تتعلق بالمخاطر التي ينطوي عليها الدفع نيابة عن أحد الشركاء التجاريين وقبل التأكد من أنه نفذ التعهد المطلوب منه
- مخاطر التحصيل : وهي مخاطر تنشأ نتيجة إجراء وتحويل بناء تعليمات أحد العملاء قبل أن يقوم بالدفع .

4/ أصحاب المصالح لدى البنوك:

في اجتماع معهد ستانفورد للأبحاث في الولايات المتحدة عام 1963

كان أول ظهور للمصطلح، وتمّ فيه تعريف أصحاب المصلحة على أنّهم " الجماعات التي بدونها تتوقف المنظمة عن العمل، أو بتعبير أخر تلك الجماعات التي تعتبر حيوية لبقاء ونجاح الشركة ، أما إدوارد فريمان ففي عام 1984 قدم تعريفا لأصحاب المصلحة في كتابه الإدارة الإستراتيجية : نهج أصحاب المصلحة ، وجاءت بعد ذلك التعريفات من الباحثين الذين لم يجيدوا كثيرا عنه ، حيث عرفهم على أنهم " الجماعات أو الإفراد التي يمكن أن تؤثر أو تتأثر بإنجازات وأهداف المنظمة " (رملي، 2013، صفحة 6) .

كما أن هناك من قاموا بتصنيف أصحاب المصالح ومن هاته التصنيفات التي نراها توافقية بينهم ، وهو ما تطرق إليه فريمان وآخرون في سنة 2007 و تصنيف **Carroll** و **Näsi** الذي كان كما يلي (رملي، 2013، صفحة 10) :

- ✓ أصحاب المصلحة الأوليين : وهم أصحاب المصالح الذين لهم علاقة تعاقدية رسمية مع المؤسسة ، ويتمثلون في الملاك والموظفين والموردين والعملاء
- ✓ أصحاب المصلحة الثانويين : وهم من لا يملكون هذه العلاقة لكنهم فاعلون في بيئة المؤسسة ويشتمل هذا الصنف على : المنافسين ، المستهلكين ، الحكومات ، جماعات الضغط ، المجتمع المدني ، وجمعيات حماية البيئة.

المطلب الثاني: الأزمة العالمية الناجمة عن فيروس covid 19 **وأثارها الاقتصادية**

شهد العالم العديد من الأزمات التي هددت البشرية وأطاحت باقتصاديات العالم القوية منها والضعيفة ، فهي لا تفرق بين هذا وذاك ، مخلفة وراءها أثارا عانت منها الدول لسنوات عديدة ، ومن بين هاته الأزمات الأنفلونزا العالمية سنة 1918 التي أدت بمقتل 40 مليون ، و بين سنتي 2013-2016 انتشرت الايبولا في إفريقيا والذي أدت بدورها إلى مقتل 11300 شخص ، إلا أننا ما نعيشه الآن من انتشار فيروس **covid 19** الذي لحد الآن تحصد في الأرواح وبلغ عدد الوفيات لحد كتابة هاته الأسطر 304 ألف وفات عبر العالم ، ناهيك عن تعثر اقتصاديات الدول .

الفرع الأول: فيروس covid 19 **المستجد**

تعد فيروسات كورونا فصيلة كبيرة من الفيروسات التي تسبب اعتلالات تتنوع بين الزكام وأمراض أكثر وخامة، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية(**MERS-CoV**) ، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (سارس**-SARS**) (**CoV**.)ويُمثِّل فيروس كورونا المستجد (**covid 19**) سلالة جديدة لم يسبق تحديدها لدى البشر من قبل (**http://www.emro.who., 2020**).

بدأ تفشي هذا الفيروس في ديسمبر 2019 في مدينة ووهان بالصين ، وكانت سرعة انتشاره كبيرة بين الدول ، حيث انتشر بسرعة رهيبة منتقلا بين الأشخاص ليصيبهم بالعدوى ، فكان له اثر كبيرا على صحة البشر و أدى بحياتهم ، كما أدى باقتصاديات الدول ، وتم فرض الحجر في بيوتهم ، وتم تعليق كل الرحلات البرية والجوية والبحرية ، مما أصاب العالم في هلع كارثي ، فقد تم غلق المدارس والمعاهد والجامعات ، وتوقيف وسائل النقل البرية والبحرية والجوية ، توقف الأنشطة التجارية إلا الضرورية ، انهيار النفط... ودخل العالم في عزلة تامة .

الفرع الثاني: تأثير فيروس covid 19 **على اقتصاد العالم**

✓ أثار الاستقرار المالي من جراء انتشار الفيروس : أدى جائحة **COVID-19** إلى إعادة تسعير كبيرة وإعادة تحديد الموقع في الأسواق المالية العالمية ، أدت المراجعات الهابطة المستمرة لتوقعات النمو الاقتصادي وتزايد النفور من المخاطرة ، إلى جانب عدم اليقين الشديد بشأن التطور المستقبلي للوباء ، إلى نوبات من التقلب الشديد في الأسهم والأسواق الأخرى للأصول الخطرة ، وتدفقات رأس المال الخارجة من **EMDEs** والتحركات الحادة في صرف العملات الأجنبية معدلات. وصل عدد من مقاييس الضغط إلى مستويات عالية تاريخياً. تعرضت أسواق التمويل لضغوط وسط الطلب الشديد على النقد والأصول شبه النقدية ، وكان هناك ضعف في النشاط واكتشاف الأسعار ، بما في ذلك في بعض الأسواق التي عادة ما تكون ذات سيولة عالية. منذ أواخر شهر مارس ، تراجعت بعض ضغوط السوق استجابةً لتدابير السياسة المالية غير المسبوقة وإجراءات البنك المركزي المتخذة لدعم الأسواق المالية. على عكس عام 2008 ، ظل النظام المصرفي الأساسي صامدا وسط هذه الضغوط (**Fernandes, 2020, p. 2**)

الشكل3: تعديل حاد في أسواق السندات والأسهم

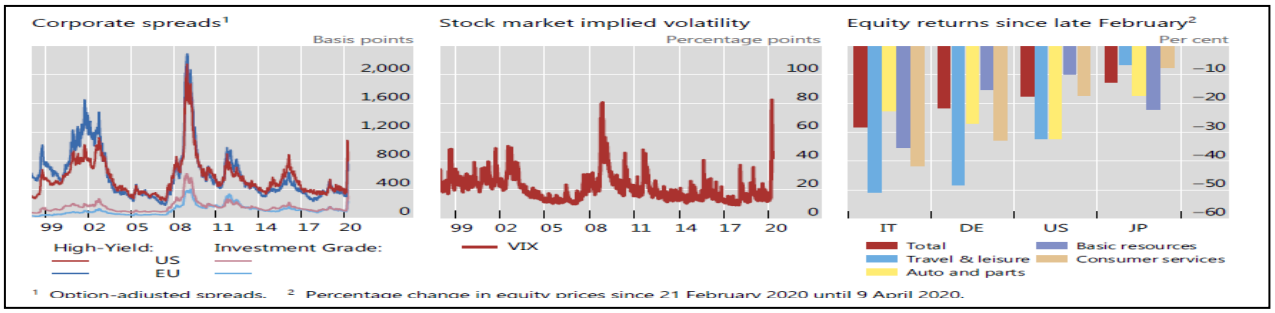

Source :the Financial Stability Board (15 April 2020) , "COVID-19 pandemic:Financial stability implications and policy measures taken", p**3**.

يشكل الوباء صدمة اقتصادية كلية عالمية غير مسبوقة من حيث الحجم والمدة غير المؤكدين. انهار النشاط في عدد من القطاعات – بما في ذلك السياحة والنقل والسيارات والخدمات – في الاقتصادات الأكثر تضررا من الوباء وينتشر إلى أجزاء أخرى من الاقتصاد مع انخفاض الطلب ،عمق التراجع ، وتوقيت وشكل الانتعاش لا تزال غير مؤكدة. يبدو الركود العالمي وشيكًا ، مع إمكانية إحداث ضرر دائم للنمو العالمي، سيختلف التأثير على الشركات حسب قطاعها وحجمها ونفوذها ومصادر تمويلها وجودة الائتمان ، قد تواجه بعض قطاعات الاقتصاد الحقيقي أيضًا انخفاضات في نشاطها لا يمكن استردادها (على سبيل المثال ، تلك التي تعمل في الخدمات أو إنتاج السلع غير المعمرة) أو قد تكون ذات طبيعة دائمة ، لا تزال المعرفة بالفيروس والديناميكيات الناتجة عن الوباء غير مكتملة وتبدو شديدة الاعتماد على فعالية استجابات السياسة ، يؤثر الوباء وتدابير الاحتواء التي تلته على جانب العرض والطلب في الاقتصاد العالمي المترابط للغاية. وبالتالي فإن الآثار الاقتصادية للأوبئة الماضية لا تقدم سوى توجيهات قليلة لتأثير **COVID-19**. كل هذا يزيد من عدم اليقين ويجعل ثقة المستثمرين والمستهلكين أكثر هشاشة.

أصبحت الضغوط على توفير الائتمان للاقتصاد الحقيقي مصدر قلق كبير ، مع استمرار الوباء ، تواجه الشركات غير المالية نقصًا متزايدًا في التمويل حيث تقل التدفقات النقدية من العمليات أو تجف ، ازداد الطلب على الائتمان المصرفي – بما في ذلك عبر خطوط الائتمان الحالية التي تم استغلالها من قبل الشركات – بشكل كبير ، ومن المرجح أن يظل مرتفعًا على المدى القصير.

وفي الوقت نفسه ، يمكن أن يؤدي تشديد العرض الائتماني ، وخاصة في القطاع غير المصرفي ، إلى زيادة كبيرة في ضغوط التمويل في قطاع الشركات ،وبالفعل اتسعت فروق الائتمان بشكل حاد بالنسبة للمقترضين الأكثر خطورة ، بما في ذلك أولئك الذين يقترضون من القروض ذات الرافعة المالية وأسواق السندات ذات العائد المرتفع وتلك العاملة في قطاعات تأثرت بشكل خاص بالوباء.

الشكل 4: تصنيف سندات الشركات غير المالية حسب القطاع 1

كنسبة مئوية من إجمالي السندات القائمة لكل قطاع

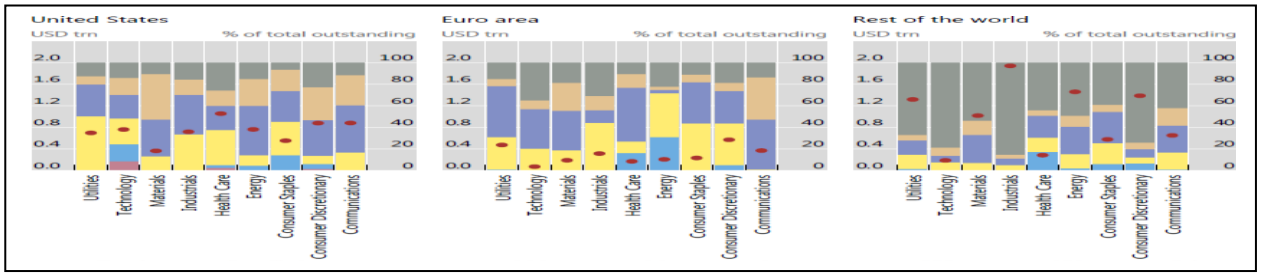

Source :the Financial Stability Board (15 April 2020) , "COVID-19 pandemic:Financial stability implications and policy measures taken", p**4**.

الفرع الثالث : الإجراءات السياسية من طرف دول العالم لإدارة المخاطر في ظل الأزمة الاقتصادية الناجمة عن covid19: **(Fernandes, 2020, pp. 7-8)**

اتخذت السلطات في ولايات **G20** و **FSB** مجموعة واسعة من التدابير للحفاظ على توفير الائتمان للاقتصاد الحقيقي ، ودعم الوساطة المالية ، والحفاظ على مرونة النظام المالي العالمي.

على مستوى الشركات الفردية ، تهدف التدابير إلى تعزيز المرونة من خلال الاستعداد التشغيلي والتخطيط للطوارئ للمؤسسات المالية ؛ حماية صحة وسلامة الموظفين والعملاء ؛ والحفاظ على استمرارية الخدمات المالية والبنى التحتية الحيوية للسوق المالية.

تقوم السلطات بمراقبة ومراجعة الخطط الوبائية للشركات ، وقد قامت بتخفيض أو تأجيل جوانب نشاطها الإشرافي (مثل التقارير الإشرافية، اختبارات الإجهاد، تأجيل الزيارات الميدانية) في ضوء التدابير المتخذة لاحتواء انتشار الفيروس (مثل العمل

المكثف– الترتيبات من المنزل). وقد ركزت بعض السلطات التدقيق على ترتيبات الأمن السيبراني، لا سيما في ضوء ترتيبات العمل عن بعد والاستغلال المحتمل لنقاط الضعف الأمنية من قبل الجهات الفاعلة في التهديد السيبراني.

على مستوى المنظومة، استخدمت البنوك المركزية أدوات السياسة النقدية ودعمت سيولة السوق من خلال تخفيض معدلات السياسة وتوسيع عمليات التمويل ومشتريات الأصول. الحكومات، كما أعلنت عن حوافز مالية واسعة النطاق وتدابير دعم للشركات والأسر، وقد عززت تدابير السياسة المتخذة المرونة.

تدابير لدعم توفير الائتمان للشركات غير المالية، اعتمدت السلطات مجموعة من التدابير لدعم الإقراض المصرفي للأشخاص الأكثر تأثراً ، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة:

مجموعة واحدة من التدابير تشمل الدعم المالي المباشر وخطط الضمان الحكومية، كما وضعت الولايات القضائية خطط ضمان عامة لتحفيز الإقراض المصرفي، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى الإجراءات المالية المباشرة، بما في ذلك تأجيل الالتزامات الضريبية.

مجموعة أخرى من التدابير تشمل تدابير لتوفير المرونة التنظيمية أو غيرها من الدعم الاحترازي الكلي ،وقد خفضت بعض السلطات القضائية المخازن المؤقتة المضادة للدورات الاقتصادية وقدمت إعفاءات فيما يتعلق بمتطلبات رأس المال، وقد تم تشجيع الشركات على الاستفادة الكاملة من المرونة المضمنة في اللوائح الحالية واستخدام رؤوس أموالها ومخازن السيولة لأنها تقرض الأسر والشركات المتضررة، أوصت بعض السلطات بأن البنوك لا تدفع أرباح الأسهم ولا تعيد شراء الأسهم لفترة زمنية معينة.

اتخذت البنوك المركزية سلسلة من الإجراءات لتوفير السيولة للبنوك والأسواق، بما في ذلك من خلال عمليات إعادة التمويل الطويلة الأجل الإضافية أو تخفيض الحد الأدنى من متطلبات الاحتياطي، أعاد الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تنشيط مرفق تمويل الأوراق التجارية لتسهيل تدفق التمويل إلى الشركات من خلال أسواق التمويل قصيرة الأجل وأنشأ تسهيلين لدعم الائتمان لأصحاب العمل الكبار من خلال شراء القروض والسندات في الأسواق الأولية والثانوية ، ومرفق آخر لدعم الإقراض للشركات الصغيرة، من أجل حماية الانتقال السلس للسياسة النقدية داخل منطقة اليورو ، أطلق البنك المركزي الأوروبي برنامج شراء طوارئ الأوبئة (**PEPP**) ، وهو برنامج شراء أصول مؤقت للأوراق المالية في القطاعين العام والخاص، أطلق بنك إنجلترا خطة تمويلية محددة الأجل لدعم إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وهو مرفق تمويل مشترك لشركة كوفيد لدعم السيولة بين الشركات الكبرى ، ويوفر السيولة للقطاع المصرفي من خلال توسيع تسهيلات السيولة.

المبحث الثالث : اجراءات إدارة المخاطر ومواجهة أزمة covid19 في البنوك الجزائرية وتحريك عجلة الاقتصاد

لم تسلم الجزائر كغيرها من الدول بتفشي هذا الفيروس وانتشاره ، والآثار المترتبة منه على اقتصاد البلاد ، أردنا من خلال هذا المبحث التطرق لتطور الفيروس والآثار الناجمة منه .

المطلب الأول: تطور فيروس covid 19 في الجزائر وأثاره الاقتصادية في البلاد

أول ظهور لفيروس **covid 19** في الجزائر بتاريخ 25 فيفري 2020 بعد الإعلان من طرف وزارة الصحة و إصلاح المستشفيات لحالة مؤكدة وكان لمواطن ايطالي ، لينتشر في البلاد انطلاقا من ولاية البليدة ،وانتشاره يعود إلى التواصل المباشر وتقارب الأشخاص ، لتقوم السلطات الحكومية في الجزائر باتخاذ العديد من التدابير الوقائية ، ومن أهمها فرض الحجر الكلي أو الجزئي على مختلف المناطق حسب عدد الإصابات لكل ولاية، تعليق الأنشطة التجارية إلا الضرورية منها ، توقيف وسائل النقل الولائي والبلدي ، تعليق الدراسة، مما أثر بشكل عام على الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

الفرع الاول: التدابير الوقائية التي علقت الأنشطة الاقتصادية على المستوى الوطني بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال المرسوم التنفيذي الصادر رقم 20-69 المؤرخ في 26 رجب 1441 الموافق ل21 مارس 2020 ، والذي يرمي إلى التدابير الوقائية والاحترازية ، ويسعى إلى تباعد الأشخاص على اكبر نطاق حماية لهم من زيادة تفشي فيروس **covid 19** ، فقد أصدر رئيس الجمهورية تعليمات يتم من خلالها تعليق جميع أنشطة النقل بما فيها :

- الخدمات الجوية للنقل العمومي للمسافرين على الشبكة الداخلية.
- النقل البري في كل الاتجاهات : الحضري وشبه الحضري وبين البلديات وبين الولايات.
- نقل المسافرين بالسكك الحديدية.
- النقل الموجه : المترو، والترامواي، والنقل بالمصاعد الهوائية.
- النقل الجماعي بسيارات الأجرة.

كما تم غلق محلات بيع المشروبات، ومؤسسات وفضاءات الترفيه والتسلية والعرض والمطاعم، وتسريح على الاقل 50% من العمال لضمان الحد الادنة من الخدمات ، وهذا ما أثر كبيرا نشاط الاشخاص وحركيتهم و على المؤسسات التي علقت نشاطاتها او تعمل بحد أدنى .

و بموجب–المرسوم التنفيذي رقم 20–70 المؤرخ في 24 مارس 2020 ، الذي يحدد تدبير تكميلية وقائية ، تبعا للمرسوم السابق والذي أهم ما جاء فيه :

- وضع أنظمة للحجر، وتقييد الحركة، وتأطير الأنشطة التجارية وتموين المواطنين، وقواعد التباعد وكذا كيفيات تعبئة المواطنين لمساهمتهم في الجهد الوطني للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا **covid 19** ومكافحته.
- منع حركة الأشخاص خلال فترات الحجر، من ونحو الولاية أو البلدية المعنية وكذا داخل هذه المناطق، ما عدا في الحالات المحددة بموجب هذا المرسوم.
- غلق جميع أنشطة التجارة بالتجزئة، باستثناء تلك التي تضمن تموين السكان (الغذاء ، الصيانة والتنظيف ، والصيدلانية)

كل هذه المراسيم أدت بالاقتصاد الوطني للتراجع ، فبتوقف حركة النقل ونقص استهلاك النفط ، وتوقيف جل الأنشطة التجارية ماعدا الضرورية منها (التي قد تكون السبب في انتشار الفيروس) رهانا كبيرا على مستوى الأشخاص والمستوى الوطني.

الفرع الثاني: تراجع خامات سلة أوبك

تعتبر سلة خامات أوبك المتوسط مرجح لأسعار الخامات البترولية التي ينتجها أعضاء أوبك (الجزائر ، انغولا ، كونغو ، غينيا الاستوائية، الغابون، إيران ، العراق ، الكويت ، ليبيا ، نيجيريا ، السعودية العربية ، الإمارات العربية ، فنزويلا) يتم استخدام هذا المعيار كمقياس مهم لأسعار النفط الخام ، وفقا لنظامها الأساسي ، فإن مهمة منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) هي تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء فيها وضمان استقرار أسواق النفط من أجل تأمين إمدادات فعالة واقتصادية ومنتظمة من النفط الخام ، البترول للمستهلكين ، ودخل ثابت للمنتجين وعائد عادل على رأس المال لأولئك الذين يستثمرون في صناعة النفط.

والشكل التالي يطهر التطور الحاصل في سلة اوبك من مارس 2019 الى غاية مارس 2020

الشكل 7: يمثل تطور الحاصل سلة أوبك من مارس 2019 الى مارس 2020

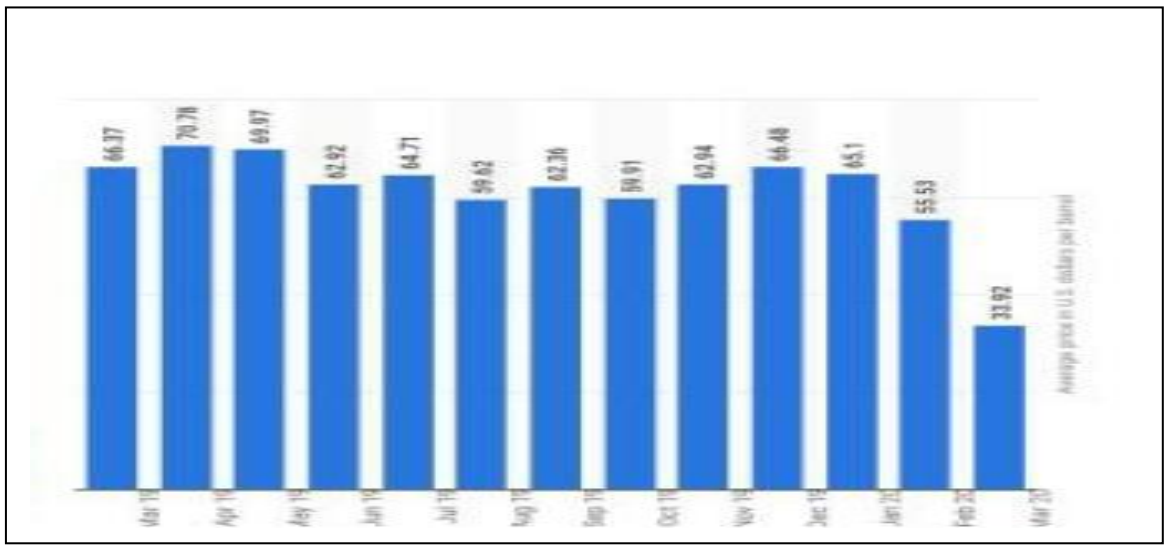

المصدر : https://www.statista.com/statistics/277914/monthly-average-prices-of-the-opec-crude-oil-basket/

من الشكل السابق نلاحظ التراجع الغير مسبوق في خامات سلة اوبك ففي مارس 2020 تراجع ليصل الى 32.92 بينما كان في مارس 2019 متجاوزا 66.37 ، وهذا ما يبين الأثر الكبير في تراجع سوق النفط وتدني استهلاكه نظرا للوضع الراهن.

الفرع الثالث: تراجع عدد الرحلات الجوية بسبب تفشي فيروس covid 19

تراجع الرحلات التجارية والتي يقصد بالرحلات الجوية التجارية كل الرحلات الخاصة برحلات الركاب التجارية و رحلات الشحن و رحلات الطيران العارض و بعض رحلات طائرات رجال الأعمال ، حيث الجدول التالي يوضح اثر التراجع في الجزائر:

الشكل 8 : تراجع عدد الرحلات الجوية بسبب تفشي فيروس **covid 19**

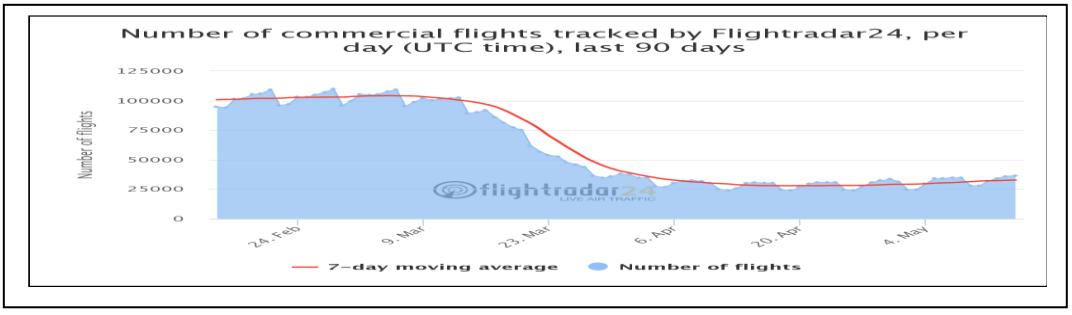

المصدر : https://www.flightradar24.com/data/statistics

من خلال الشكل نلاحظ الأثر الملموس في تراجع الرحلات الجوية التجارية في الجزائر ، لتسجل 101389رحلة جوية بتاريخ 17 فيفري 2020 ، وتبلغ ذروة تسجيل الرحلات بـ 109732 بتاريخ 28 فيفري 2020 ، لتعرف تراجعا كبيرا وصولا لأخر إحصائية بتاريخ 15 ماي 2020 لتسجل عدد الرحلات 33116 رحلة أي بتراجع 67.33%، وهذا ما يدل على الاثر الكبير على اقتصاد البلاد .

المطلب الثاني: أهم الإجراءات المتخذة من طرف البنك المركزي لادارة المخاطر ومواجهة ما يترتب عن أزمة covid 19

الفرع الأول : إدارة المخاطر الائتمانية: عقدت لجنة السياسة النقدية ببنك الجزائر وهذا وفقا للتطورات الاقتصادية الحاصلة في البلاد ولتحريك عجلة الاقتصاد وتوفير السيولة المالية ،وعمدت لجنة السياسة النقدية على اتخاذ عدت إجراءات من خلال أدوات السياسة النقدية حيث كانت لها تعليمتين التعليمة الأولى بتاريخ 10 مارس 2020 وتم تعزيزها بتعليمة الثانية بتاريخ 29 افريل 2020 حسب الظروف التي تمر بها البلاد وذلك من أجل تحرير هوامش سيولة إضافية للنظام المصرفي ، وبالتالي توفير للبنوك والمؤسسات المالية موارد دعم إضافية لتمويل الاقتصاد الوطني بتكاليف معقولة ، ومن شأن هذه التدابير الإضافية التي قررها بنك الجزائر ، دعم النشاط الاقتصادي ، وتمثلت أهم التغيرات في أدوات السياسة النقدية :

1/ معدلات الاحتياطات النقدية : حيث عمدت من خلال التعليمة الصادرة بتاريخ 10 مارس 2020 إلى تخفيض في معدلات السياسة النقدية من 10 % إلى 8 % ، ثم يتم تخفيضها مرة أخرى بتعليمة صدرت بتاريخ 29 افريل 2020 لتخفض مرة أخرى من 8 % إلى 6 %

2/ المعدل التوجيهي للبنك : تم تخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التدوير بتعليمة صادرة بتاريخ 10 مارس 2020 بـ 25 نقطة أساس (0.25%) لتثبيته عند 3.25% بدلا من 3.50% ثم تعزز بتعليمة صدرت بتاريخ 29 افريل 2020 ليتم تخفيضه مرة أخرى بـ 25 نقطة أساس (0.25%) لتثبيته عند 3% بدلا من 3.25% .

3/ رفع عتبات إعادة تمويل بنك الجزائر للأوراق العمومية القابلة للتفاوض : من خلال التعليمة الصادرة بتاريخ 19افريل 2020 تم رفعها على النحو التالي :

- مدة الاستحقاقات المتبقية أقل من سنة: من 90 % إلى 95%
- مدة الاستحقاقات المتبقية من 1 سنة إلى أقل من 5 سنوات: من 80 %إلى 90%
- مدة الاستحقاقات المتبقية أكبر من أو تساو **5**سنوات: من 70 % إلى 85%.

الفرع الثاني: إدارة المخاطر التشغيلية

سعت جل البنوك الجزائرية في ظل هذا الوباء **covid 19** وتطبيقا لتعليمات الحكومة في اتخاذ العديد من الإجراءات والاحترازات ضمانا منها لتوفير الحد الأدنى من الخدمات وسعيا منها لحماية زبائنها وحماية موظفيها في إطار ما يعرف بأصحاب المصالح ، وتجنبا لمخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة ، مع العلم أن لجنة بازل ركزت على الاهتمام بالمخاطر التشغيلية بارتباطها ارتباطا مباشرا بالمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق واقترحت مجموعة من اللوائح التنظيمية للحد من المخاطر التشغيلية ، من أهم الإجراءات التي قامت بها البنوك في ظل هذا الوضع الراهن وفي أزمة **covid19** ما يلي :

1/ مخاطر الموظفين : ضمانا لممارسات العمل والأمان في مكان العمل عمدت البنوك على تسريح 50 % من أفراد البنوك تطبقا للمرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 26 رجب 1441 الموافق ل21 مارس 2020 والذي يهدف إلى تحديد تدابير التباعد الاجتماعي الموجهة للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا **covid19** ومكافحته ، حماية من البنوك لأفرادها العاملين بها وحماية لزبائنها دائمين التواصل بهم ، وكذا لتجنب العراقيل الخاصة بتنقل الأفراد لانعدام وسائل النقل ، كما ترمي هذه التدابير إلى الحدّ، بصفة استثنائية، من الاحتكاك الجسدي بين المواطنين في الفضاءات العمومية وفي أماكن العمل.

2/ مخاطر العمليات ونظم المعلومات : تجنبا لخطر عدم الامتثال إلى الإجراءات وسعيا من البنوك تم اتخاذ العديد من الإجراءات والتسهيلات وتوفير العمليات والتسويات والتأكيدات للزبائن وتجنبا للوقوع في الخطأ مما يولد خطرا على البنوك ، تم التنسيق مع وزارة البريد والاتصال السلكية واللاسلكية كوسيط ثالث لإدارة العمليات البنية التحتية التكنولوجيا في ما يخص هاته العمليات ، من خلال استحداث تطبيق يمكن الزبائن من إجراء عملياتهم الحسابية عن بعد و من خلال الصراف الآلي وتوفير السيولة اللازمة فيه مع وجود معمقات داخل البنوك لحماية أفراد البنك وخارجه عند الصراف الآلي لحماية الزبائن ، وركز بنك الجزائر على اتخاذ البنوك التجارية جميع الإجراءات اللازمة لتشجيع زبائنها على استخدام وسائل الدفع غير النقدية، خاصة الشيكات والتحويلات والبطاقات المصرفية ، كما أوصى بنك الجزائر على توعية الموظفين والزبائن بخطورة الأزمة التي تمر بها البلاد .

3/ مخاطر الأحداث الخارجية : عمدت الحكومة وبنك الجزائر على اتخاذ العديد من الإجراءات لصالح البنوك التجارية نظرا للازمة الحالية التي تعيشها البلاد والعالم ككل **covid19** والتعثر الاقتصادي الناتج عنها ، من تأجيل في الأقساط ، وعدم سن قوانين قد تعيق من عمل البنوك ... ، حيث أن جل النشاطات الاقتصادية متوقفة من مؤسسات صغيرة ومتوسطة وحتى المشاريع التي تعتمد في تمويلها على البنوك ،وهذا لضمان قدرة البنوك على مواصلة العمل في هاته الظروف .

الفرع الثالث : إدارة مخاطر السيولة : بتاريخ 06 افريل 2020 صدر بنك الجزائر تعليمة تحت رقم 05-2020 متعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية لتجنب المخاطر التي قد تسببها السيولة ، الأموال الخاصة وتصنيف القروض ، جراء تبعات انتشار فيروس **covid 19** على الاقتصاد العالمي وتأثيره

على سائر القطاعات على المستوى المحلي ، حيث تطبق هذه التعليمة بداية من تاريخ 01 مارس 2020 إلى غاية 30 سبتمبر 2020 ، ومن أهم النقاط التي تطرق إليها بنك الجزائر في هذه التعليمة :

- يخفض الحد الأدنى لمعامل السيولة المحدد بأحكام المادة 03 من النظام رقم 04-2011 المؤرخ في 24 ماي 2011 والمتضمن تعريف ، قياس ، تسيير ورقابة خطر السيولة إلى نسبة 60%
- تعفى البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المحدد بأحكام المادة رقم 04 من النظام رقم 01-2014 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلقة بمعاملات الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية .
- وفقا لتقدير لبنوك والمؤسسات المالية يمكنها أن تؤجل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض زبائنها المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي هذا الوباء .
- يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تمنح قروض جديدة للزبائن المستفيدين من إجراءات التأجيل و إعادة الجدولة.
- يتوجب على البنوك والمؤسسات المالية مسك وضعيات خاصة بالإجراءات الاستثنائية المتخذة في إطار تطبيق هذه التعليمة ، ووضعها تحت تصرف المصالح المخصصة لبنك الجزائر .

خاتمة

شهدت الجزائر كغيرها من دول العالم بداية من 2020 تعثرا اقتصاديا بتراجع سعر النفط الذي كان من أسباب تدهوره المنافسة السعودية الروسية على الزيادة في إنتاج النفط والسبب الأخر انتشار فيروس **covid 19** الذي أوقف الحركة بشكل كبير وجميع التنقلات البرية والبحرية مما قلل من استهلاك الطاقة ،كما أثر هذا الأخير على أغلب الأنشطة الاقتصادية والتجارية مؤثرا على الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وحتى على مداخيل الأسر الذي كان الحجر والتباعد الاجتماعي وتعليق الأنشطة السبب في ذلك من جراء التدابير الوقائية والاحترازية ، الذي أثر على الاستقرار المالي للبلاد ، فكان للبنك الجزائر التدخل لدفع بعجلة النمو الاقتصادي ، وحرصا منه على المحافظة على عملاء البنوك والمؤسسات المالية وتجنب الوقوع في المخاطر المالية مراعاة بذلك لأصحاب المصالح .

ومن النتائج المتوصل إليها في دراستنا هاته يمكن طرحها في النقاط التالية:

شهد العالم بدخول عام 2020 تطورات كبيرة وكان ظهور فيروس **covid 19** أهم هاته التطورات ، الذي اثر على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في كل دول العالم ، فأوقف الحركة والتنقلات والنشطات المبرمجة العالمية ،وتوقفت الأنشطة الاقتصادية والتجارية إلا الضرورية منها للحياة ، فتكبدت دول العالم المتضررة من هذا الفيروس خسائر كبيرة ، فانهار سعر النفط، وأثر بشكل كبير على اقتصاديات الدول القوية منها والضعيفة ، فتدخلت البنوك لإحداث نوعا ما من الاستقرار المالي للحياة الاقتصادية ، من خلال أدوات السياسة النقدية .

عمل البنك الجزائر كغيره من البنوك المركزية في العالم على عدة تدابير وقائية واحترازية ، لتجنب البنوك التجارية العديد من المخاطر كمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل، حيث عملت على تأجيل القروض وإعادة جدولتها ومنح قروض جديدة، وتخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة إلى 60%، وتخفيض معدلات الاحتياطات النقدية إلى 6 %، وتم تشجيع العملاء على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستحداث تطبيقات جديدة بالتنسيق مع وزارة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتسريح أكثر من 50 % حسب التدابير الاحترازية للحكومة .

البنك الجزائر مستعد لتقديم خدمات أكثر للبنوك لتجاوز أزماته خاصة في ظل هاته الأزمة وتفاديا للآثار السلبية التي قد تنجم عن المخاطر البنكية إن طال أمد هذا الفيروس .

ومن أهم الاقتراحات التي يمكننا الإدلاء بها من خلال دراستنا ما يلي :

- مواصلة بنك الجزائر دعم البنوك من خلال التدابير الاحترازية والرقابية لتفادي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل وغيرها من المخاطر وتحريك عجلة الاقتصاد ، والمحافظة على العملاء والمؤسسات المتضررة وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مراعيا بذلك أصحاب المصالح ، وإن طالت الأزمة الاقتصادية من جراء فيروس **covid 19** ، وعلى بنك الجزائر اتخاذ تدابير أكثر مرونة من ما تم تطبيقه لدعم الاقتصاد الوطني .

- على بنك الجزائر أخذ بعين الاعتبار اقتراحات لجنة بازل في ما يخص تجاوز الآثار السلبية للمخاطر البنكية ، خاصة في هذه الأزمة وسرعة انتشار الفيروس سعيا منها للحفاظ على الاستقرار المالي .

- على البنوك الجزائرية تجسيد قواعد الشفافية في الإفصاح عن المخاطر المتوقعة ،خاصة في الوقت الراهن لحساسة الوضع ، وبناء جسر التواصل والرقابة المستمرة للبنوك من طرف بنك الجزائر وسلامتها .

- على بنك الجزائر والبنوك التجارية وضع خطط مستقبلية وإستراتيجية فعالة لما بعد فيروس **covid 19**.

- إعادة النظر من طرف البنوك على البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ولما يترتب عن ممارستها خاصة في الظروف الاستثنائية مثل انتشار هذا الفيروس ، كما تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال أهم الصناعات في نظام الخدمات المالية والمصرفية التي أصبحت التوجه الحديث .

قائمة المراجع والمصادر:

1. .Fernandes, N. (2020, (March 22). Economic effects of coronavirus outbreak (COVID-19) on the world economy" . IESE Business School , Spin .
2. http://www.emro.who. (2020, mai 14). Retrieved from http://www.emro.whoint/ar/health-topics/corona-virus/about-covid-19.html.
3. the Financial Stability Board. (2020, 05 15). COVID-19 pandemic:Financial stability implications and policy measures taken.

1. ادم حديدي ، ص ص. 8.7. (20 03, 2016). دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية. مجلة دفاتر اقتصادية .جامعة الجلفة.المجلد 7.العدد1 ، الصفحات 1-18.
2. حمزة رملي. (2013). دور إدارة أصحاب المصلحة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في المؤسّسة . رسالة ماجستير . الجزائر: :جامعة سطيف.
3. حورية قبايلي. (2014). إدارة المخاطر الائتمانية . مجلة دفاتر اقتصادية .المجلد5 .العدد1 .
4. سلوى ملاك، و مليك محمودي. (2018). واقع وادارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية . المجلد 11 (العدد 02) ، الجزائر : جامعة المسيلة .
5. صادق الراشد السمري. (2015). إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية . عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ،.
6. لجنة بازل للرقابة المصرفية . (2012). المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة. ترجمة العربية أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية .

LIST OF REFERENCES AND SOURCES IN ROMAN SCRIPT

1. Fernandes, N. (2020, (March 22). Economic Effects Of Coronavirus Outbreak (COVID-19) On The World Economy" . IESE Business School , Spin .
2. Http://Www.Emro.Who. (2020, Mai 14). Retrieved From Http://Www.Emro.Whoint/Ar/Health-Topics/Corona-Virus/About-Covid-19.Html.
3. The Financial Stability Board. (2020, 05 15). COVID-19 Pandemic:Financial Stability Implications And Policy Measures Taken.
4. Adam Hadidi , S S. 8.7 (20 03 , 2016). Dawr Altadbir Alddakhilii Fi Alhadi Min Almakhatir Fi Albunuk Altijariat Aljazayiriati. Majalat Dafatir Aiqtisadia .Jamieat Aljilfati.Almajld 7.Eudad 1 , Eadad Alsafahat 1-18.
5. Hamzat Ramli. (2013). Dawr 'Iidarat 'Ashab Almaslahat Fi Tafeil Altanmiat Almustadamat Fi Almwsss. Risalat Majstayra. Aljzayr:: Jamieat Satif.
6. Hawriat Qbayli. (2014). 'Iidarat Almakhatir Alaitimaniati. Majalat Dafatir Aiqtisadiatan .Almjalad 5 .Eadad 1.
7. Salwaa Malak , W Malik Mahmudi. (2018). Waqie Wa'iidarat Alsuyulat Fi Albunuk Altijariat Fi Aljazayiri. Majalat Aleulum Alaiqtisadiat Waltasyir Waleulum Altijariatu. Almujalad 11 (Aleudud 02) , Aljazayira: Jamieat Almasilat.
8. Sadiq Alrashd Alsumria. (2015). 'Iidarat Aljadawil Waltatbiqat. Eaman: Dar Safa' Lilnashr Waltawzie ,.
9. Lajnat Bazil Lileamaliat Almasrifiati. (2012). Almabadi Al'asasiat Lilhurm. 'Amanat Majlis Muhafizi Almarkazia

OPEN ACCESS

creative commons

JOURNAL INDEXING

مَجَلَّةُ اَلْتُرَاثْ

AL TURATH Journal (ALTJ)

ثلاثية، دولية، دورية، محكمة، تعنى بالدراسات الإنسانية والإجتماعية

متعددة التخصصات، متعددة اللغات

Trimestral, International, Periodic And Arbitrated Manner, Devoted To Human And Social Studies

Multidisciplinary, Multilingual.

LEGAL DEPOSIT: 2011- 1934 ISSN: 2253-0339 E-ISSN: 2602-6813